

الدستور الذي يبيح لحزب بقيادة الدولة والمجتمع ويضمن له الاستمرار في احتكار السلطة والاستئثار بمقدرات البلد لا يعقل أن تبقى كما هي إلى ما لانهاية، فكلما توفر مناخ من الحرية لإبداء الرأي وتبيان الحقائق والمعطيات دون خوف أو مواربة، كلما اقتربنا من تناول سليم للمسألة الكردية التي هي جزء من قضية الديمقراطية والتي يبقى حلها يندرج في إطار حماية وحدة البلد وتطوره الحضاري، حيث من الأهمية بمكان أن يفتتح الجميع بأن الاستمرار في وضع العقبات أمام تداول اللغة الكردية لدرجة المنع والمحرابة، وتعريب الأسماء التاريخية القديمة لمئات القرى والبلدات الكردية لا يرفع من شأن اللغة العربية بقدر ما يثير النعرات ويدفع أبناء الشعب الكردي نحو مزيد من الغربة والشعور بالغبن، وهذا لا يساعد على الألفة وبناء الثقة المتبادلة بين مكونات المجتمع الواحد.

إن الحالة الراهنة لا توفر أرضية مناسبة لحل المسألة الكردية ولا غيرها من مسائل وملفات الداخل السوري، وما يهمننا اليوم وعلى المدى المنظور أساساً هو الإسهام النشط في دفع المخاطر وتجنب المنزلاقات والدعوة المستمرة بلا هوادة إلى حوارات وطنية شاملة لإعلاء شأن الكلمة وقوة المنطق احتراماً للرأي والرأي الآخر بغية نشر ثقافة اللاعنف بهدف صون السلم الأهلي ليتكاتف في ظلّه جميع المهتمين بالشأن العام، وليبقى الحراك الثقافي السياسي قائماً، ومن خلاله يجري التعرف على الأبعاد الحقيقية لأزمات المجتمع وقضاياها العالقة، وكذلك الوقوف حيال عمق ومدى انتشار الفساد وأوجه الحرمان والاستبداد وصولاً إلى إيجاد لغة مشتركة تجمع مختلف أطراف مجتمعنا السوري بفعالياته الثقافية والسياسية، للنسير قدماً في المسعى التاريخي دفاعاً عن كرامة وحقوق الإنسان - المواطن، بصرف النظر عن انتمائه الديني أو القومي والسياسي وتحقيق غدٍ آمن لجميع السوريين، غدٍ يزدهر فيه التطور وتحترم الحقيقة ويعز فيه على الجميع الاقتناع بأن الأكراد شأنهم شأن العرب وغيرهم من مكونات المجتمع السوري، لا يجوز إقصاءهم والشطب على حقوقهم القومية المشروعة. في هذا الإطار يبقى لحديث الرئيس بشار الأسد الذي كان قد أدلى به لقناة الجزيرة إثر أحداث القامشلي آذار ٢٠٠٤ وقعه الإيجابي والمعبر، كونه ساهم في حينه وبقوة في كبح جماح البعض ممن عملوا لتأليب الرأي العام العربي ضد الإنسان الكردي وإصاق التهم به، وبذلك يكون

حول الحقيقة الكردية في سوريا

وسبل تناولها

عن صحيفة تحولات - العدد ٣ - ٢٠٠٥

محي الدين شيخ آلي*

كثر الحديث في الأعوام الأخيرة عن الشأن الكردي بوجه عام، متضمناً تضارباً قوياً في وجهات النظر واختلاف في المواقف لدرجة التخندق في ضوء تصورات جاهزة وأحكام مسبقة. كل ذلك بمثابة تعبير بشكل أو بآخر عن مصالح وسياسات وكذلك أنماط معينة من التفكير ومؤثرات ما هو متوارث دون اعتبار ما للجانب القيمي ومبادئ العدل والمساواة وضرورات الحرص والحفاظ على السلم الأهلي هنا وهناك.

المتابعون للملف الكردي بما فيهم الساهرون على أمن واستقرار الأوضاع الداخلية للبلدان الأربعة المعنية مباشرة بالقضية الكردية (تركيا، سوريا، إيران والعراق) باتوا على دراية شبه تامة بأن لا مستقبل لبرامج وسياسات التتريك والتعريب والتفريس التي لطالما جرى اعتمادها بشكل سافر حيال الشعب الكردي على مرّ العقود والمراحل... في هذا السياق يمكن القول بأن تعثر المشروع القومي العروبي وفشل نخبه الفاعلة وأزرع الحاكم - حزب البعث مثلاً - لم تتمخض عنه فقط سياسات منهجية خاطئة حيال قومية أخرى غير عربية، بل وكذلك تزدى الحالة العامة على مستوى المجتمع ومؤسسات الدولة، وتشوّه خطير في ثقافة الأفراد والجماعات حال ويحول دون رؤية الحقائق كما هي.

لقد تشيعت الكتل الشعبية للقومية السائدة وكذلك معظم فعاليتها الثقافية والسياسية بشعاراتٍ عريضة شكلت نمطاً من التفكير الفوقي الاستعلائي العائد أساساً إلى فهم خاص لثنائية (العروبة والإسلام)، هذه الثنائية التي - والحق يقال - استغلها وانتفع من ورائها كثيرون وأساؤا كثيراً إلى العرب والإسلام، غير أبهين بما توصلت إليه العلوم وحجم التحولات على شتى الصعد والمجالات في وقتنا المعاصر، وبالتالي فإن رؤية الحقيقة الكردية في سوريا كما هي تبقى تعترضها عراقيل وصعوبات جمة، إلا أنه ليس من المستحيل التغلب عليها في آخر المطاف، خصوصاً وأن غياب قانون صالح لعمل الأحزاب لا يعقل أن يكون أبدياً، وكذلك المادة الثامنة من

بلاغ صادر عن اجتماع الهيئة العامة للجبهة والتحالف

عقدت الهيئة العامة للتحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الديمقراطية الكردية اجتماعاً أوسطاً أب ٢٠٠٥ تدارست فيه مستجدات الوضع السياسي والمواضيع المتعلقة بالشأن الوطني العام، والكردي بشكل خاص، إضافة إلى شؤون أخرى، وكان من أبرز المواضيع التي توقف عندها الاجتماع :

١- ما يتعلق بالتحركات الأخيرة للرموز والفعاليات الاجتماعية والعشائرية في محافظة الحسكة، والمحاولات الرامية لتشكيل وفد تشارك فيه تلك الفعاليات، وبنوع من التنسيق مع بعض الفصائل الكردية، أوضح الاجتماع أنها تصب في إطار المساعي الحثيثة التي تبذلها بعض الأجهزة الأمنية في إطار البحث عن بدائل للحركة الوطنية الكردية، وعرقله وحدتها النضالية، وخاصة بعد أن التأمت أطرافها الأساسية عبر الإعلان عن **الهيئة العامة للجبهة والتحالف**، وأكد الاجتماع أن هذه المساعي سوف تلقى نفس المصير الذي لاقته مثيلاتها منذ عشرات السنين، وأن الحركة الكردية المنظمة ستظل الممثل الحقيقي لتطلعات شعبنا الكردي والمعبرة عن إرادته، كما ستظل تراهن على الحل الوطني الديمقراطي للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد.

٢- استنكر الاجتماع المضايقات الأخيرة على حرية الرأي والتعبير ومنع إقامة التجمعات، مثلما حصل **لمنتدى الاتاسي** يومي ١-٦ أب واجتماع لجان إحياء المجتمع المدني والندوة التي أقامتها الهيئة العامة للتحالف والجبهة للمحاميين الكرد في مدينة القامشلي، وأكد الاجتماع إن هذه الممارسات القمعية تؤثر إلى تردي وتراجع الآمال بحدوث أي إصلاح أو تغيير، تضطر معه القوى الوطنية إلى اللجوء لأساليب أخرى في مواصلة نشاطاتها، وستكون له آثار خطيرة على الوضع السياسي العام في البلاد.

٣- أما بشأن الأحداث الدامية التي شهدتها كردستان إيران، حيث قامت الطائرات الإيرانية بقصف مدينتي **سقز** و**سنندج** وغيرهما، وتسببت في استشهاد ١٥ شهيداً ومئات الجرحى، إضافة لحملة اعتقالات واسعة في صفوف الكرد، إثر المظاهرات التي جرت في الذكرى السنوية لاغتيال الشهيد الدكتور عبد الرحمن قاسم في الرابع من شهر آب الجاري، فقد أدان الاجتماع ممارسات نظام طهران القمعية، وطالب الحكومة الإيرانية بوقف نزيف الدم والاستجابة لمطالب الشعب الكردي العادلة، ومحاسبة المسؤولين عن تلك المجازر.

في ٢٠٠٥/٨/١٣

الهيئة العامة
للجبهة والتحالف

السيد رئيس الجمهورية قد سجل موقفاً مسؤولاً ونقطة إيجابية في التعامل مع الحقيقة الكردية في عهده، خاصة وأنه أول رئيس في تاريخ سوريا الحديث والمعاصر يصرح علانية بوجود قومية كردية في سوريا تشكل جزءاً رئيسياً من تاريخ ونسيج المجتمع، مما دفع بمختلف القوى والفعاليات السورية سواءً من أهل الحكم أو المعارضة إلى إيلاء اهتمام أكثر بالملف الكردي وتقصي الحقائق المتصلة به. صحيح أن الحديث الرئاسي لم تتبعه تدابير ميدانية تترجم فحوى الحديث، إلا أنه ساهم في ترميم جانب من الشرخ الحاصل في المجتمع، مما أفسح المجال أمام المثقفين الديمقراطيين ونشطاء الحركة الكردية والعديد من الوطنيين الغيارى ليدلوا بدلوهم في مسعى الحفاظ على السلم الأهلي وتبيان أضرار النعرات اللاوطنية وفضح سياسات التمييز والاضطهاد ضد الشعب الكردي الذي تفوق نسبه ١١% من سكان سوريا ويبلغ تعداده اليوم أكثر من مليوني إنسان لم يشكلوا يوماً عنصراً دخلياً أو ضيفاً ثقيلاً كما تروج له بعض غلاة الشوفينيين والجهلة المتزمتين الذين يجهدون لتصوير الوجود الكردي في البلاد بأنه طارئ جاء من وراء الحدود والبحار في غفلة من الزمن ليشكلوا خطراً داهماً على العروبة والأمن القومي... الخ، وما التهم والأحكام الجائرة التي لاطلما أطلقتها محكمة أمن الدولة العليا بدمشق بحق العشرات من النشطاء الأكراد السوريين إلا صورة عن تلك النظرة الخاطئة المتوارثة التي لا تزال تفعل فعلها في إبعاد السوريين عن رؤية الحقيقة، فتواصل زعمها في الإدعاء بأن الأحزاب الكردية تسعى لاقتطاع أجزاء من سوريا ويسبؤون إلى (سمعة وأهداف الثورة) دون أن تتمكن رئاسة المحكمة من تقديم أدلة أو أن تدافع عن أحقيتها أمام أبسط مراجعة قانونية لمحام متدرب.

إن سمات الحالة الكردية في سوريا من حيث التوزع الديمغرافي والتمازج السكاني - المناطقية، فضلاً عن السجل التاريخي المشترك واندماج مصالح التطور الاقتصادي المعيشي للكتلة البشرية التي يشكلها المجتمع السوري بمختلف لونيته تثبت للجميع بأن أكراد سوريا جزء لا يتجزأ من المجتمع السوري وإن حركتهم السياسية جزء من الحركة الوطنية الديمقراطية، وكل خطوة تخطوها سوريا باتجاه تحقيق انفراج سياسي وحياء ديمقراطية كلما أفسح المجال أمام تفهم وحل المسألة الكردية على قاعدة من السلم والمساواة بعيداً عن لغة وأساليب العنف والقمع وأشكال التمييز بين أبناء البلد الواحد.

*سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي (يكيتي)